الأمم المتحدة

A/C.2/71/SR.7

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
الوثائق الرسمية

Distr.: General
14 October 2016
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيسة: السيدة نيبوميسي ..... (جمهورية مولدوفا)

المحتويات

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (تابع)

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17330 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد دجاني (إندونيسيا)، ترأست الجلسة نائبة رئيس اللجنة، السيدة نيبوميسي (جمهورية مولدوفا):

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) **الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية** (تابع) (A/69/737 و A/69/737/Add 1 و A/71/63-E/2016/8 و A/71/292/Rev 1)

(ب) **التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية** (تابع) (A/71/39 و A/71/208)

١ - **السيد إستريميه** (الأرجنتين): قال إنه ينبغي مواصلة تعزيز الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي إعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي يتعين لها أن تتكيف لدعم وضع وتنفيذ السياسات العامة الرامية إلى بلوغ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من خلال زيادة الاتساق والتنسيق بين كياناتها.

٢ - وفي معرض الإشارة إلى أن أولويات تحقيق الأهداف تحدد على الصعيد الوطني، أضاف قائلاً إن الأرجنتين تولي أهمية خاصة لمبدأ الملكية الوطنية ولدور الحكومة القيادي. ويجب بالتالي أن تهدف الأنشطة التنفيذية إلى تعزيز القدرات الوطنية في القطاعين العام والخاص إضافةً إلى المجتمع المدني. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تستفيد من الموارد والخبرات الوطنية، كلما أُتيح لها ذلك، وهو أمر لن يساعد على تعزيز الهياكل المؤسسية الوطنية فحسب، بل من شأنه أيضاً أن يخفض تكاليف المعاملات ويحد من الازدواجية.

٣ - وفيما يتعلق بالمسألة الهامة المتعلقة بالتمويل المخصص لأنشطة الأمم المتحدة، استطرد قائلاً إنه ينبغي بذل الجهود اللازمة لزيادة الميزانية الأساسية، بما أن التمويل من خلالها يُساعد على مواءمة النظام مع الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء وفقا لمبدأ الحياد.

٤ - واختتم قائلاً إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو أداة فعالة لوضع وتنفيذ السياسات والإجراءات الرامية إلى معالجة الحالة الخاصة للبلدان النامية، مع مراعاة القيم الوطنية. وينبغي مواصلة الحوار بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بغرض تعزيز خطط التعاون التي تتيح المجال للتعزيز المتبادل. غير أنه من المهم أن نتذكر التزام البلدان المتقدمة النمو إزاء البلدان النامية وأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب.

٥ - **السيد راي** (بابوا غينيا الجديدة): قال إن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها يجب أن تسترشد بالقدر الكافي بوثائق منها على الأخص القرار المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات والذي ينبغي أن يراعي الواقع العالمي الجديد المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وخطط العمل الأخرى ذات الصلة.

٦ - ولا بد من أن تكون المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات، والتي تشكل إسهاما مفيدا في الجهود الوطنية المبذولة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مصممة حسب الخطط والأولويات الإنمائية الوطنية لكل بلد. وإن الخبرة فيما يتصل بمبادرة ”توحيد الأداء“ قد أثبتت القيمة المضافة للاتساق والمواءمة والتنسيق على مستوى منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود التنمية الوطنية. واسترعى الانتباه في هذا الصدد إلى

إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لبابوا غينيا الجديدة الذي يدعم الأولويات الإنمائية الوطنية، وينبغي مواصلة تعزيزه.

٧ - واختتم قائلاً إنه ينبغي زيادة الموارد الأساسية، التي تعد حيوية لتحقيق الأداء الأمثل للمنظومة الإنمائية، ولا سيما بالنظر إلى الشواغل المتعلقة بزيادة التمويل من خلال الموارد غير الأساسية. ومع أن بابوا غينيا الجديدة ترحب بولاية شاملة للمنظومة الإنمائية يكون هدفها تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإنه ينبغي الحرص على عدم التدخل في كل كبيرة وصغيرة في إدارة المنظومة.

٨ - **السيد أديوي** (نيجيريا): قال إن تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/71/63-E/2016/8) يبرز ضرورة الإصلاح لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن توجه الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية نحو تلبية احتياجات البلدان النامية. وإن نيجيريا تعرب عن القلق لأن تمويل تلك الأنشطة لم يكن موثوقا وتعذر التنبؤ به، مما أثر سلباً على اتساق البرامج وأوجه الكفاءة وتكاليف المعاملات. ومن ثم فإن وجود هيكل تمويلي جديد يعد ضرورياً لدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إنجاز ولايتها.

٩ - وأضاف قالاً إن وفده يدعو إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية القائمة على تولي زمام الاستراتيجيات الإنمائية وقيادتها على الصعيد الوطني. وينبغي الإبقاء على مبادرة ”توحيد الأداء“، التي تعمل على تعزيز الاتساق والتنسيق والفعالية والكفاءة على مستوى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، كما ينبغي الإبقاء على نهج ”ما من نموذج واحد يناسب الجميع“ الذي يتيح المجال لفرادى البلدان المستفيدة من البرامج بأن تكيف شراكتها مع منظومة الأمم المتحدة وفق أولوياتها الإنمائية.

١٠ - واستطرد قائلاً إن التراجع في المساعدة الإنمائية الرسمية والتباطؤ الاقتصادي العالمي قد يعرقلان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وإن نيجيريا تحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، وتبرز حاجة المجتمع العالمي إلى تعبئة الموارد الإضافية اللازمة لدعم جهود البلدان النامية. وتدعو إلى اتباع نهج ”ما وراء تقديم المعونة“ من أجل ضمان استدامة التنمية في أفريقيا. ونتيجة التغيير الكبير في المشهد الإنمائي العالمي، اضطرت منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة الثنائية إلى مواءمة برامجها التعاونية مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. و تدعو نيجيريا إلى إجراء إصلاح شامل لهيكل إدارة مؤسسات بريتون وودز ي لجعلها أكثر شفافية وشمولا وقدرة على الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية.

١١ - وبغية مواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يشكل منبرا هاما للبلدان النامية لتبادلها المعارف وتطوير إمكاناتها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتبنى بالكامل الإطار المفاهيمي المحدد في توافق آراء ياموسوكرو. وبوجه خاص، ينبغي اعتبار التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب لا بديلاً عنه. ونوه بأن بلده قد اضطلع بدور رئيسي في إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وهو يؤيد بقوة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يواصل تعزيزه على المستويات دون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وبعد إبرازً بعض من المبادرات التي اضطلع بها بلده في هذا الصدد، قال إنه يود أن يدعو جميع الدول إلى دعم الآليات التكميلية، بما فيها الشراكات الثلاثية، وإلى التعاون مع شراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال.

١٢ - **السيد علي خاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة يعتمد على تحسين أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فإنه من المهم بالتالي ضمان أن يركز الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات على مواءمة المنظومة مع خطة عام ٢٠٣٠. ولا بد أيضا من بذل الجهود اللازمة للتأكد من أن هيكل إدارة المنظومة الإنمائية شفاف وخاضع للمساءلة ومستجيب للدول الأعضاء وييسر التخطيط الاستراتيجي على نطاق المنظومة.

١٣ - وأضاف قائلاً ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدم دعماً متسقاً ومتكاملاً يتناسب مع الاحتياجات والأولويات المتغيرة للبلدان النامية ومع احترام مبدأي الملكية الوطنية والقيادة الوطنية. وإن انعدام التوازن القائم بين الموارد الأساسية وغير الأساسية يبعث على القلق الشديد فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية.

١٤ - وفي معرض الإشارة إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها العديد من البلدان النامية في تحقيق التنمية المستدامة، قال إن تخفيض الأنشطة البرنامجية من شأنه أن يعرقل تنفيذ المشاريع الإنمائية وما يتصل بها من أنشطة مشتركة في الميدان. وينبغي أن يكون لجودة تنفيذ البرامج على الصعيد القطري الأسبقية على أية اعتبارات إدارية.

١٥ - واختتم قائلاً إنه لا بد من إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يؤدي دوراً هاماً في التعاون الدولي ويعتبر مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه، في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة الإنمائية. وإن بلده يرحب بعقد مؤتمر للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لخطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مما من شانه أن يساعد على وضع نهج موحد بشأن دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

١٦ - **السيد هيغوتشي** (اليابان): قال إنه ينبغي للمنظومة الإنمائية أن تعدل أنشطتها بما يتواءم مع النقلة النوعية التي حدثت بشأن مسألة التنمية المستدامة. ولا بد من اتخاذ تدابير ملائمة تمكن المنظومة من العمل بمزيد من الفعالية والكفاءة ومن الحفاظ على دورها كجهة فاعلة رئيسية في ميدان التنمية، مع مراعاة التحديات التي تواجهها والإنجازات التي تحققت بالفعل.

١٧ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن تستمر المناقشات الواسعة النطاق بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات. وفي معرض الإشارة إلى أن اتباع نهج قطري يعتبر أمرا أساسيا بالنظر إلى ضرورة احترام الملكية الوطنية وتكييف المساعدة وفق الوضع الخاص بكل بلد، قال إن اليابان تتطلع إلى مناقشة السبل الكفيلة بتعزيز أهمية نظام المنسقين المقيمين. والهدف من ذلك ليس التدخل في جزئيات إدارة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بل وضع خارطة طريق مفيدة وعامة وسهلة الفهم تعتمد على المنظور الواسع لخطة عام ٢٠٣٠.

١٨ - واختتم قائلاً إن اليابان ستواصل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، اللذين توليهما أهمية كبيرة.

١٩ - **السيدة عبد الله** (ماليزيا): قالت إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمل للتعاون فيما بين الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه، وينبغي لبلدان الجنوب أن تحدد خطتها في هذا المجال. ومع أن تحقيق تعاون أوثق وأكثر تركيزاً فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يكون أساسياً في مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية، فإنه ينبغي لبلدان الجنوب أن تكون استباقية وألا تعتمد كثيراً على المساعدة.

٢٠ - واختتمت قائلة إن ماليزيا ترحب بالتعاون الثلاثي، الذي يمكن البلدان النامية من تبادل الخبرات وبناء القدرات. وإن برنامجها للتعاون التقني قد أفاد بالفعل نحو ٠٠٠ ٣١ مشارك من ١٤٢ بلدا، وإن بلدها ما زال ملتزما بمواصلة توفير دورات تدريبية مناسبة عن طريق آلية التعاون الثلاثي.

٢١ - **السيد زامورا ريفاس** (السلفادور): قال إن التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات ذات الصلة يتوقف، إلى حد كبير، على التفاعل الملائم بين الحكومات الوطنية التي تعد الجهات الفاعلة المنفذة الرئيسية، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وينبغي بالتالي أن تعزز الأنشطة التنفيذية بهدف مساعدة البلدان النامية في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وبذل المزيد من الجهود لوضع آلية طويلة الأجل واستراتيجية للبلدان المتوسطة الدخل تراعي مؤشرات أخرى غير نصيب الفرد من الدخل.

٢٢ - وأضاف قائلاً إن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات من شأنه أن يقدم توجيهات هامة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في التكيف مع المشهد المتغير للتعاون الإنمائي وتحسين الفعالية والكفاءة. ومن شأن انتخاب أمين عام جديد أن يعطي كذلك زخما جديدا للعملية. وينبغي أن يكون للمنسقين المقيمين تسلسل قيادي أوضح ودور معزز من شأنهما أن ييسرا الملكية الوطنية للأنشطة الإنمائية، ويحدا من تكاليف المعاملات ويتجنبا الازدواجية. بيد أنه ينبغي ألا يفقد نظام المنسقين المقيمين عناصره الأساسية ألا وهي العلاقة مع الكيانات الإنمائية وكيانات الأمم المتحدة، والمعرفة بالوضع السائد في البلد المعني.

٢٣ - واستطرد قائلاً إن بلده قلق لأن النسبة المئوية للموارد الأساسية المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية مستمرة في الانخفاض. وإنه يدعو إلى تعزيز التعاون والاتساق على الصعيد القطري من أجل تحسين استخدام هذه الموارد، مع مراعاة خبرة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها

٢٤ - واستأنف قائلاً إن أمريكا اللاتينية تساهم في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يساعد في تعزيز التضامن فيما بين البلدان النامية، والذي يجب اعتباره مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب لا بديلاً عنه. وإن بلده يدعو الأمين العام إلى تقديم المزيد من الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويشجع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على بذل المزيد من الجهود لإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أنشطتها لمساعدة البلدان النامية.

٢٥ - واختتم قائلاً إن بلده لا يزال ملتزما التزاما راسخا بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، ويرحب بوجه خاص بعملية تنشيط الجمعية العامة التي ترمي إلى زيادة سرعة وكفاءة وفعالية عمل تلك الهيئة.

٢٦ - **السيد بيا** (الكاميرون): قال إنه يجب أن تكون المنظومة الإنمائية متسقة وأن تتوفر لديها الموارد الكافية وأن تُساءل أمام الدول الأعضاء. وينبغي أن يوفر مشروع القرار المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات خريطة طريق واضحة وقوية لمعالجة المشاكل المحددة المصادفة في السنوات الأخيرة. ويجب أن يسترشد بضرورة القيام بما يلي: جعل استئصال الفقر مسألة محورية في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛ والإبلاغ، بطريقة شاملة، عن الأنشطة التي تنفذ على نطاق المنظومة وعن النتائج التي تتحقق، بما في ذلك فيما يتعلق بالقضاء على الفقر؛ وتعزيز شفافية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية واتساقها ومساءلتها على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛ وكفالة تحقيق التوازن المناسب بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، وضمان التمويل المخصص؛ والتأكد من أن أنشطة الأمم المتحدة تتواءم مع الأولويات الوطنية؛ والتأكيد من جديد على حياد منظومة

الأمم المتحدة الإنمائية وطابعها المتعدد الأطراف مع ضمان تقيد جميع الأطراف تقيداً صارماً بالولايات الحكومية الدولية.

٢٧ - واختتم قائلاً إنه يدعو إلى إجراء متابعة مناسبة للفقرة ٨٨ من خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الذي يشدد على أهمية التخطيط والتنفيذ والإبلاغ بشكل استراتيجي على نطاق المنظومة لضمان توفير دعم متسق ومتكامل لجهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة الجديدة.

٢٨ - **السيد ون دو - يون** (جمهورية كوريا): قال إنه ينبغي أن يكون الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات موجزاً وأن يقدم رؤية واضحة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل توحيد الأداء من خلال عرض مقترحاتٍ محددة لتعزيز التعاون على مستوى فرادى الكيانات وعلى نطاق المنظومة.

٢٩ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي تنفيذ عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية باتباع نهج تدريجي، والاعتماد على تقييم للإنجازات والثغرات والدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن ينصب التركيز على تحقيق النتائج في الميدان بدلا من إجراء المناقشات في نيويورك والجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، بما في ذلك من خلال مبادرة ”توحيد الأداء“، والأخذ بإجراءات التشغيل الموحدة والمواءمة بين ممارسات تسيير الأعمال لكل وكالة من وكالات الأمم المتحدة، هي جهود تلقى الترحيب وينبغي مواصلة صقلها وإدماجها في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٠ - واختتم قائلاً إنه من الضروري اتباع نهجٍ متعدد الأبعاد من أجل التصدي للتحديات المعقدة التي تواجهها البلدان في الظروف الهشة. وبناءً على ذلك، ينبغي إدماج عنصري التخطيط والتحليل في كل ركيزةٍ من ركائز عمل المنظمة الثلاث من أجل مواجهة التحديات المباشرة للنزاع وتلبية الاحتياجات الإنسانية مع معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

٣١ - **السيدة أوردونيز فيرنانديز** (كولومبيا): قالت إنه ينبغي للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات أن يتيح المجال لتنفيذ أحكام الفقرة ٨٨ من قرار الجمعية العامة ١/٧٠. وإن إجراء استعراض قصير للسياسات سيكون مقبولا في العام الحالي شريطة أن تدرك جميع الكيانات في منظومة الأمم المتحدة وجوب اتباعها، وأن تتضع مؤشرات سياساتية في هذا الصدد. وينبغي أيضاً لهذا الاستعراض أن يعكس الطابع العالمي لخطة عام ٢٠٣٠، والالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو تجاه البلدان النامية، وأن يشجع الاتساق بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وينبغي له كذلك الاعتراف بعدم قابلية أهداف التنمية المستدامة للتجزئة، وأنه في حين يفترض تنفيذ أغلبيتها على الصعيد الوطني، فإن هناك أهدافاً أخرى تتطلب عملا مشتركا على الصعيد الدولي.

٣٢ - واختتمت قائلة إن الدول الأعضاء من جميع المناطق ومختلف مستويات التنمية قد وافقت بالفعل على أن العمل كالمعتاد ليس خيارا، وأقرت بالحاجة إلى وضع أداة مفيدة للجميع من شأنها أن تعزز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وسيكون من المجدي النظر في خيارات أخرى من حيث الإبلاغ، بما في ذلك تقديم تقرير واحد على نطاق المنظومة.

٣٣ - **السيدة الجرف** (مصر): قالت إن البلدان النامية تحتاج إلى دعم خاص في مجالات تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والقضاء على الفقر، وتعزيز الإنتاجية والهياكل الأساسية وإن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هي شريك هام في الجهود الإنمائية، وإن مصر ترحب بمساهمة فريق المستشارين المستقل في الحوار الذي سيعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بشأن الموقع الذي يتعين أن تتبوأه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل في سياق خطة عام ٢٠٣٠

٣٤ - وأضافت قائلة إن مشروع القرار المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لن يكون مهماً للسنوات الأربع المقبلة فحسب، بل أيضاً لغاية عام ٢٠٣٠ وإنه يحدد الأفكار والتطلعات، ومن المفترض أن تنفذ عناصر معينة تنفيذاً تدريجياً. والتمويل الذي يمكن التنبؤ به هو تمويل أساسي لزيادة فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وينبغي أن تكون الأولويات تلك التي تحددها البلدان والدول الأعضاء المستفيدة.

٣٥ - وفي معرض الإشارة إلى أن التنمية هي إحدى الركائز الثلاث لعمل المنظمة، قالت إن الأنشطة التنفيذية يجب أن تكون معدة وفقا لذلك. ومع أنه يرحب بالاقتراحات المتعلقة بإدخال تغييرات هيكلية على المنظومة الإنمائية، فإنها تتطلب المزيد من الاهتمام؛ ويجب أن تمثل فعالية المنظومة الاعتبار الرئيسي.

٣٦ - واختتمت قائلة إنه يجب اعتبار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، اللذين يعدان جانبين هامين للجهود الإنمائية الدولية، مكملين للتعاون بين الشمال والجنوب.

٣٧ - **السيد تشينيونغا** (زامبيا): قال إنه ينبغي إن يبقى التعاون فيما بين بلدان الجنوب مُكمِّلاً للتعاون بين الشمال والجنوب لا بديلا عنه حيث أنه يشكل قناة هامة لتبادل المعارف والمهارات والموارد، مما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة التكامل الإقليمي وإن زامبيا استفادت من جهود التكامل الإقليمي؛ وعززت عضويتها في كيانات مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وصول منتجاتها إلى الأسواق، بما في ذلك إلى منطقة التجارة الحرة الثلاثية - التي تعد أكبر كتلة تجارية موجودة في القارة الأفريقية وعلاوة على ذلك، أدت السياسات التجارية الإقليمية إلى توسيع نطاق برامج الزراعة والثروة الحيوانية، وبناء القدرات والمساعدة التقنية، وزيادة الدعم المقدم للصناعة المحلية من خلال دعم التعاون الإنمائي بين بلدان الشمال والجنوب وقد أسهم عدد من المشاريع، التي يجري تنفيذها بدعم من الشركاء المتعاونين، إسهاماً كبيراً في إيجاد فرص العمل والحد من الفقر.

٣٨ - وأضاف قائلاً إن زامبيا شهدت زيادة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب من البرازيل، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والصين، وماليزيا، والهند وبلدان أخرى وإن البرامج ذات الأولوية الرئيسية تركز على مجالات مثل الزراعة، والتنمية الصناعية وتطوير الهياكل الأساسية والتجارة والسياحة وبناء القدرات ومع ذلك، ما زالت التحديات ماثلة. ففي حالة زامبيا، هناك حاجة إلى تعزيز الشراكة من أجل التعاون الإنمائي ودعم التنمية، وإمكانية تقاسم التكاليف. وينبغي القيام في الوقت المناسب بمواجهة التحديات الأخرى المرتبطة بتنمية بلدان الجنوب، مثل الشروط الصارمة في الحصول على التسهيلات الائتمانية والاحتياجات الإنمائية التنافسية.

٣٩ - وقال، في الختام، إنني أثني على جهود منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأحث اللجان الإقليمية للأمم المتحدة على أن تواصل القيام بدور حفاز في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٤٠ - **السيد بوديل شهيتري** (نيبال): قال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية هي أنشطة بالغة الأهمية للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، مثل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما في سياق المشهد الإنمائي المتغير عقب اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة للغاية.

٤١ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن يراعي الاستعراض الشامل أربعة تحديات. أولا، إن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتطلب تغييرا جوهرياً، وينبغي أن تحدد مهامها الأساسية بوضوح. وإن نيبال ترحب بالاعتراف الوارد في تقرير الأمين العام، الذي يتضمن توصيات يتعين النظر فيها خلال الاستعراض(A/71/292/Rev 1)، بالحاجة إلى أساليب جديدة للتفكير والتصرف والتنظيم. والحوارات الهامة التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت سابق من هذا العام قد أقرت أيضا بأنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تثبت فعاليتها وكفاءتها وأهميتها في السياق المتغير.

٤٢ - وثانياً، ينبغي أن يكون تمويل الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها من أجل التنمية كافياً ومضموناً ويمكن التنبؤ به، وأن يتواءم بشكل أفضل مع الأولويات والخطط الوطنية. وينبغي أيضا أن يدعم الملكية الوطنية والقيادة الوطنية. فالانخفاض في الموارد الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية اتجاه يبعث على القلق ويجب عكسه.

٤٣ - وثالثاً، من الضروري وضع نظام داعم للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وينبغي تنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ بالتآزر مع خطة عام ٢٠٣٠.

٤٤ - ورابعاً، إن قابلية التأثر بتغير المناخ والكوارث الطبيعية و التهديد الذي يشكله الإرهاب يزيدان من تفاقم المشاكل القائمة في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة وتهدد المكاسب الإنمائية.

٤٥ - واختتم قائلاً، في معرض الإشارة إلى النمو والازدهار المشهودين اللذين تتمتع بهما بعض بلدان الجنوب، إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينطوي على إمكانات ضخمة وينبغي أن يُكمل التعاون بين الشمال والجنوب، بما في ذلك عن طريق المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي أن تعزز عملية الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات اتباع نهج يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق المنظومة كأداةً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٤٦ - **السيدة موكافي** (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)): قالت إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يكملان جهود التعاون التقليدية التي تبذل لدعم الأمن الغذائي والتغذية، والتنمية الزراعية وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على المستوى الوطني، ويعترف بأهميتهما في برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وميزانيتها.

٤٧ - وأضافت قائلة إن شراكة الفاو مع الصين تدعم التنمية الزراعية والريفية في ٢٨ بلدا. وإن الفاو تعمل أيضاً مع شركاء رئيسيين آخرين، بما في ذلك البرازيل وتركيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وجنوب أفريقيا، بشأن البرامج التي تعزز التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي المستدام، والتي تشمل أيضا عنصر من عناصر الحماية الاجتماعية.

٤٨ - واختتمت قائلة إن عدداً متزايداً من البلدان بات يشارك في التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال المساهمات العينية. ومن أجل تشجيع المزيد من البلدان على المشاركة، أنشأت الفاو في الآونة الأخيرة بوابة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تشمل حاليا ١١ بلدا و ٣٥ مؤسسة. وأطلقت كذلك عددا من الأدوات الجديدة، بما فيها دليل التعاون فيما بين بلدان الجنوب وحزم التدريب التي تضم دورات التعلم الإلكتروني. وإن المنشور المتعلق باستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الممارسة الفعلية يقدم المزيد من التفاصيل عن المبادرات التي تسهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦:١٥.